

Distr.: General
16 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم برنامج التدابير الرامية إلى إزالة آثار جفاف بحر آرال وتفادي
حلول كارثة بالأنظمة الإيكولوجية في منطقة بحر آرال (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الثامنة والستين
للجمعية العامة.

(توقيع) ديلبور حكيموف
الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190913 190913 13-47625 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

برنامج التدابير الرامية إلى إزالة آثار جفاف بحر آرال وتفادي حلول كارثة بالأنظمة الإيكولوجية في منطقة بحر آرال

تواجه البشرية في عالمنا المعاصر مشاكل إيكولوجية ذات نطاق غير مسبوق وقدرة تدميرية تهدد في الصميم وجود جميع الكائنات الحية على الأرض. فلا غرابة إذن أن تدرج مسألة البيئة وتغير المناخ في جداول أعمال المنظمات والمعاهد والمنتديات ومؤتمرات القمة الدولية والإقليمية البارزة. وقد حددت الأمم المتحدة تحقيق الاستدامة البيئية باعتباره هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية. وأدرج مؤتمر ريو+٢٠ حماية البيئة ومكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

وتعتبر مأساة بحر آرال إحدى أسوأ الكوارث البيئية التي شهدتها العالم في العصر الحديث والتي تعاني منها بلدان آسيا الوسطى وسكانها البالغ عددهم ٦٠ مليون نسمة. واعتباراً لما لهذه الكارثة من آثار بيئية ومناخية واجتماعية اقتصادية وإنسانية، فهي تشكل تهديداً مباشراً للتنمية المستدامة في المنطقة ولصحة سكانها ولجمعهم الجيني ول مستقبلهم. وتؤثر أزمة بحر آرال تأثيراً مباشراً على تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، وتأثيراً غير مباشر على طاجيكستان وقيرغيزستان.

ومنذ عقد التسعينيات من القرن العشرين ما فتئت دول آسيا الوسطى تبذل قصارى الجهود من أجل التغلب على آثار هذه الكارثة البيئية، غير أن مواردها وقدراتها المادية غير كافية، وتظل المساعدة المقدمة من الجهات المانحة محدودة وغير كافية للتصدي على نحو تام لمشاكل منطقة بحر آرال. ومع استمرار اتساع أطراف المنطقة المتضررة من الأزمة البيئية، سيصبح حجم هذه الأزمة أكثر تدميراً بكثير، حيث ستكون لها آثار بعيدة المدى لا تطال بلدان المنطقة فقط بل تتجاوز حدودها بكثير، ما لم يقدم المجتمع الدولي مساعدات إضافية من أجل إيجاد حل لها.

وكارثة بحر آرال هي دليل مقنع عن ضرورة التفاعل فيما بين عنصري البيئة والسلامة الاستراتيجية. ولهذا السبب بالتحديد، ما لبثت بلدان المنطقة المتضررة بالكارثة تعمل أكثر فأكثر على توجيه نظر المجتمع الدولي إلى أن الآثار المضرة لزوال بحر آرال لن تقتصر فقط على محيطه المباشر، بل ستمتد لتطال العالم بأسره.

وترحب بلدان وسكان منطقة بحر آرال بالتزام الأمم المتحدة وأمينها العام، بان كي - مون، بالتصدي للمشاكل البيئية العالمية، بما فيها كارثة آرال. ولا أدل على ذلك من زيارة الأمين العام إلى المنطقة في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي أكدت البعد العالمي لآثار أزمة بحر آرال وضرورة تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لها. وقد اعتبر الأمين العام على إثر زيارته أن زوال بحر آرال "يمثل أحد أسوأ الكوارث البيئية في العالم"، وأعلن أن مواجعتها "مسؤولية مشتركة يتحملها العالم أجمع، وليس بلدان آسيا الوسطى فحسب".

وحتى عام ١٩٦٠، كان بحر آرال أحد أكبر الرقع المائية المغلقة في العالم، إذ كان يمتد على ٤٢٦ كيلومترا طولا و ٢٨٤ كيلومترا عرضا، وكان يغطي مساحة ٦٨ ٩٠٠ كيلومتر مربع، وكان حجم مياهه يقدر بـ ١٠٨٣ كيلومترا مكعبا، وتصل أعماقه إلى ٦٨ مترا.

وكانت منطقة بحر آرال تنقسم بتنوع كبير في الحيوانات والنباتات البرية، وكانت مياهها تضم ٣٨ نوعا من الأسماك وطائفة من الحيوانات النادرة، وكانت موثلا لمليون من ظباء السايغا، وكانت نباتاتها البرية تضم ٦٣٨ نوعا من النباتات الوعائية.

وأدى بحر آرال دورا حيويا في تنمية الاقتصاد الإقليمي وفي إنتاجه وفي توفير العمالة وإيجاد بنية أساسية اجتماعية مستدامة. وكان بحر آرال فيما مضى أحد أغنى مكامن الثروات السمكية في العالم، إذ كانت تتراوح كميات السمك المصيد في مياه منطقة بحر آرال بين ٣٠ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ طن. وكان أكثر من ٨٠ في المائة من سكان ضفاف بحر آرال يعملون في صيد السمك ومعالجته ونقله وفي قطاع منتجات السمك. وكانت الأراضي الخصبة في دلتا نهري أموداريا وسيرداريا ومراعيتها الخصبة توفر العمل لأزيد من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في مجال تربية المواشي والدواجن والزراعة.

وكان بحر آرال أيضا بمثابة أداة تضبط أحوال المناخ وتخفف من حدة تقلبات الجو في المنطقة كلها، وتحدث أثرا إيجابيا في ظروف حياة السكان والزراعة والبيئة. وكانت مياه بحر آرال تدفئ كتل الهواء العابرة لها في فصل الشتاء وتبردها في فصل الصيف.

ولقد بدأت مشاكل بحر آرال وتفاقت حتى أضحت تشكل تهديدا في عقد الستينات نتيجة اللامبالاة في إدارة شؤون النهرين الرئيسيين العابرين للحدود في المنطقة، وهما نهرا سيرداريا وأموداريا، اللذان كانا في الماضي يغذيان بحر آرال سنويا بما مجموعه ٥٦ كيلومترا مكعبا من المياه. وأدى التزايد الكبير لسكان المنطقة، وتزايد حجم التحضر واستيعاب الأراضي، والمنشآت التقنية المائية ومنشآت الري الكبرى التي شيدت في الماضي على مجاري المياه في حوض بحر آرال دون مراعاة العواقب البيئية، إلى جفاف أحد أجمل الرقع المائية على وجه الأرض. فخلال جيل واحد، يكاد بحر بكامله أن يندثر، ولا يزال

مسلسل التدهور البيئي متواصلًا حيث أن منطقة آرال هي في سبيلها لكي تصبح أرضًا خرابًا لا حياة فيها.

فعلى مدى الخمسين سنة الماضية، انخفض مجموع تدفقات مياه الأنهار في اتجاه بحر آرال بمقدار حجمها ٤,٥ مرات تقريبًا لكي يبلغ ١٢,٧ كيلومترًا مكعبًا. وانخفض سطح مياه البحر بمقدار ثمانية مرات، وانخفض حجم المياه بمقدار ١٣ مرة. وبينما كان منسوب المياه يبلغ حتى عام ١٩٦٠ أعلى مستوياته وهي ٥٣,٤ مترًا، فقد انخفض ليبلغ ٢٩ مترًا. وزادت نسبة الملوحة ١٣ إلى ٢٥ ضعفًا، وهي حاليًا أعلى ٧ أضعاف إلى ١١ ضعفًا من متوسط تركيز المعادن في محيطات العالم.

وتغطي حاليًا صحراء أراكوم الرملية الملحية الممتدة على أكثر من ٥,٥ ملايين هكتار الجزء الجاف من البحر الذي كان في يوم من الأيام موطنًا غنيًا للحوانات والنباتات البرية وكان بمثابة أداة طبيعية لضبط مناخ المناطق المتاخمة. والمخاطر الإيكولوجية المحدقة بالمنطقة على الدوام، إلى جانب ما تنشأ عنها من آثار سلبية على نوعية الحياة وعلى الصحة، بل والأهم من ذلك على المجمع الجيني للسكان، لا تؤثر حاليًا على المناطق المحيطة ببحر آرال فحسب، بل تتجاوزها لتشمل منطقة آسيا الوسطى برمتها.

ويتسرب من بحر آرال إلى الغلاف الجوي سنويًا أكثر من ٧٥ مليون طن من الغبار والأملاح السامة. وتمتد أعمدة الغبار التي تصعد من القعر على طول أكثر من ٤٠٠ كيلومترًا، ويبلغ عرضها ٤٠ كيلومترًا. وتشير تقديرات العلماء إلى أن الغبار الآتي من بحر آرال استقر في الامتدادات الجليدية لجبال بامير وتيان شان وفي القطب الشمالي.

ومنطقة بحر آرال هي منشأ طائفة من المشاكل البيئية والمناخية والاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية تتسم بالتعقيد ولها آثار بعيدة المدى وتهدد بعواقب على الصعيد العالمي.

ومنذ بداية عقد الستينيات، تضاعف عدد الأيام التي سجلت فيها درجات حرارة تتجاوز ٤٠ درجة مئوية، وسجلت في بعض الأماكن درجات حرارة تبلغ ٤٩ درجة مئوية في الظل.

ويسهم تلوث المياه وتطاير الأملاح والغبار بأحجام كبيرة من قعر البحر الجاف في تزايد تفشي عدد من الأمراض لدى سكان منطقة بحر آرال مثل فقر الدم، وأمراض الكلى والدم والجهاز الهضمي والجهاز التنفسي وجهاز القلب والأوعية الدموية، ومرض الحصى الصفراوية، وغير ذلك من الأمراض. ويتعرض الأطفال أكثر من غيرهم لمضار هذه البيئة الخطيرة. فمستوى الديوكسين في دم النساء الحوامل والمرضعات في منطقة كاراكالباكستان أعلى خمسة أضعاف من نسبتها في أوروبا.

وأدى تدهور دور بحر آرال في مجال النقل والصيد وتربية الحيوانات وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية، وتناقص المراعي وانخفاض إنتاجية الأراضي، إلى حرمان عشرات الآلاف من الناس من أسباب عيشهم التقليدية.

وانقرض أكثر من نصف المجمع الجيني النباتي والحيواني في منطقة بحر آرال، مما أدى إلى انقراض ١١ نوعاً من الأسماك و ١٢ نوعاً من الثدييات و ٢٦ نوعاً من الطيور و ١١ نوعاً من النباتات.

ويؤدي زوال بحر آرال إلى آثار عديدة منها النقص في المياه وضعف نوعية مياه الشرب، وتلوث التربة وتدهورها، وتراجع التنوع البيولوجي بشكل حاد، وتدهور صحة السكان وتراجع مجتمعهم الجيني، وتغير المناخ الناتج عن تزايد كثافة الغلاف الجوي، وسيؤدي احتمالاً إلى تقلص الامتدادات الجليدية في جبال بامير وتيان شان التي تشكل المصدر الرئيسي للأهوار الرئيسية في المنطقة.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، تثير جميع البلدان التي تعاني من الآثار المدمرة لكارثة بحر آرال هذه المسألة بانتظام أمام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل إشعار المجتمع الدولي بالمشاكل التي يشهدها بحر آرال وإنذاره بصلتها الوثيقة بالأمن الإقليمي والعالمي. وفي وقت مبكر يعود إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تاريخ انعقاد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، خلال دورتها الخمسين، ناشد ممثلو بلدان آسيا الوسطى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل إنقاذ بحر آرال والمنطقة المحيطة به، وحذروا من أن المشكل يتعذر حله دون دعم ومساعدة المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو ودون الإطار التنظيمي للأمم المتحدة.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اقترح رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، خلال قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود في نيويورك، إنشاء مجلس يعنى بمشاكل بحر آرال والمنطقة المحاورة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويرمي إلى النهوض بالتعاون الدولي في مجال حماية البيئة.

وبلدان المنطقة ممتنة فعلاً للمساعدة الهامة التي قدمتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية والبلدان المانحة بغية التخفيف من حدة آثار أزمة بحر آرال.

وتكشف بيانات الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال بشأن مساعدة المانحين لمنطقة حوض بحر آرال في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢ أن الحجم الإجمالي للمساعدة الدولية المقدمة من المانحين لمنطقة بحر آرال بكاملها بلغ حوالي ١ ١٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وتمثلت النتيجة الرئيسية التي أسفرت عنها زيارة الأمين العام في عام ٢٠١٠ إلى منطقة بحر آرال في اتخاذ قرار الإعلان عن بدء برنامج الأمم المتحدة المشترك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ المعنون "حفظ أسباب العيش في المناطق المتضررة بكارثة بحر آرال" الذي يدعو إلى تضافر جهود البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومتطوعي الأمم المتحدة في منطقة بحر آرال. وتبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج الممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري حوالي ٤ ملايين دولار. ووضع البرنامج من أجل تعزيز رفاه أشد فئات السكان ضعفا، وتقديم الدعم لتحسين سبل الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، والإسهام في إيجاد مصادر دخل جديدة، ودعم مباشرة الأعمال الحرة في صفوف النساء والشباب، وتحسين الرعاية الصحية.

والبرنامج دليل واضح على الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى سكان منطقة بحر آرال.

وتبذل جهود جبارة من أجل اتخاذ تدابير عملية على المستوى الوطني لمواجهة الكارثة، وأهم مثال عن ذلك إنشاء الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال من قبل أوزبكستان وتركمانيستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وتتمثل المهام الأساسية المسندة إلى الصندوق في حفظ الإرث البيولوجي لمنطقة بحر آرال والحد من الأثر المدمر للأزمة الإيكولوجية على البيئة، والأهم من ذلك، أثرها على أسباب عيش سكان المنطقة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، منح للصندوق مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وقد آتت جهود الصندوق أكلها في شكل برنامجين نفذتا فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠ من أجل مساعدة بلدان حوض بحر آرال (برنامجا حوض بحر آرال الأول والثاني).

وبذلت بلدان آسيا الوسطى بالاعتماد في معظم الأحوال على مواردها الوطنية جهودا كبيرة في إطار هذين البرنامجين من أجل وضع آليات للإدارة المشتركة لموارد مياه حوض بحر آرال، وتأهيل المناطق المتضررة بالكارثة البيئية، وتوفير مياه الشرب، وتحسين الحالة الصحية، وخفض الفقر والبطالة. وبلغ إجمالي إسهامات البلدان الأعضاء في الصندوق في تنفيذ مشاريع برنامج حوض بحر آرال الثاني للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ما يزيد عن بليون دولار. ومثلت المساعدة المقدمة من المانحين في تنفيذ مشاريع البرنامج أكثر من ١ في المائة من هذا المبلغ.

ويجري حاليا تنفيذ البرنامج الثالث الذي وضعته اللجنة التنفيذية للصندوق للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بالتعاون مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي وحكومات عدد من البلدان المانحة، ويشمل أكثر من ٣٠٠ مشروع تبلغ الأموال الممكن أن تتاح لها ٨,٥ بلايين دولار.

وروعيت في وضع برنامج حوض بحر آرال الثالث مدخلات من خطة العمل المعتمدة على إثر المؤتمر الدولي المعني بأزمة بحر آرال وتأثيرها على المجمع الجيني والنباتات والحيوانات البرية في المنطقة الجنوبية لبحر آرال وبالتعاون الدولي من أجل التخفيف من آثارها الذي عقد بدعم من الأمم المتحدة في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ في طشقند.

وتنص خطة العمل على تنفيذ مشاريع في تسعة مجالات هي: الإمداد بالمياه وتنمية المرافق المجتمعية، وتعزيز استصلاح الأراضي وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والعلوم، وتوفير العمالة، والمساواة في العطاءات، وتطوير البنية التحتية للنقل، ومكافحة التصحر، وحماية البيئة والطاقة البديلة، ويفوق عدد هذه المشاريع ١٠٠ مشروع تقدر بحوالي ١,٥ بليون دولار.

وتظل هذه الشواغل خلال هذه الفترة محط اهتمام الدول الأعضاء في الصندوق، ويُستعان في تنفيذ المشاريع في المجالات المشار إليها أساسا على موارد من الميزانيات الوطنية وأيضا من الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والبلدان المانحة.

وتركز أهم التدابير المتخذة على حل معضلة نقص المياه والتصحر، والحد من استهلاك المياه، ومكافحة زحف الملح على الأراضي المزروعة وتدهورها، وتحسين فرص حصول السكان على مياه الشرب، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لعلاج الأمراض الناشئة عن التغيرات في البيئة والمناخ في المنطقة.

وتؤدي القروض المقدمة من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الأخرى دورا رئيسيا في تنفيذ المشاريع التي تركز على تحقيق تلك الأهداف وعلى ترميم وتحديث شبكة الري وصرف المياه.

وفي أوزبكستان وحدها، استثمر ما يزيد عن ١,٢ بليون دولار في هذه المشاريع خلال السنوات العشر الماضية.

وتمكنت أوزبكستان من تقليص حجم المياه المستهلكة على الصعيد الوطني بنسبة ٢١ في المائة، حيث بلغ ٥١ بليون متر مكعب في السنة بعد أن كان في حدود ٦٤ بليون

متر مكعب في الثمانينات. فانخفض نصيب الفرد من استهلاك المياه من ٣ ٠٠٠ متر مكعب إلى ١ ٧٠٠ متر مكعب في السنة.

ووضعت في السنوات الأخيرة قاعدة متينة من الأنظمة والتشريعات ترمي إلى حماية الطبيعة.

وتتمتع الحركة البيئية في أوزبكستان المنشأة في عام ٢٠٠٨ بالعضوية الدائمة في الدائرة التشريعية للغرفة السفلى للبرلمان (أولي مجلس)، ويراد بذلك توطيد أنشطة سن التشريعات فيما يتعلق بالمسائل البيئية ومكافحة آثار أزمة بحر آرال.

وخصص حوالي ٧٥ مليون دولار من قروض البنك الدولي لتعزيز استصلاح الأراضي وإزالة مجاري المياه الضارة التي تصب في المنطقة الجنوبية من كاراكالباكستان.

وفي عام ٢٠١١، أنشئت محمية المحيط الحيوي الوطنية في نهر أموداريا السفلي ومساحتها ٦٨ ٧٠٠ هكتار من أجل حفظ الأراضي والنباتات والحيوانات البرية وإنعاشها وتحفيز التنمية الاقتصادية والبشرية.

وأسهم تنفيذ الجزء الأول من المشروع المعنون "تشكيل رقعة مائية محلية في دلتا نهر أموداريا" في تشغيل خمسة مرافق لصرف المياه، وإنشاء ٤٥ كيلومترا من السدود لحماية الضفاف، وإنشاء خزانات لضبط مستوى المياه تشغل مساحة سطحية تمتد على ٧٠ ٠٠٠ هكتار ويبلغ حجم مياهها الإجمالي ٨١٠ مليون متر مكعب. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية تم سقي ١٨٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي في دلتا نهر أموداريا، وأنشئت بحيرات محلية؛ وقد وضعت خطط لتوسيع المساحة السطحية للبحيرات لتبلغ ٢٣٠ ٠٠٠ هكتار.

وفي المنطقة المتضررة بأزمة بحر آرال، تم غرس أشجار الغابات على مساحة ٧٤٠ ٠٠٠ هكتار، منها ٣١٠ ٠٠٠ هكتار في مناطق قاع البحر الجافة؛ ووضعت خطط لغرس ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار إضافي في مناطق قاع البحر الجافة على مدى السنوات القليلة المقبلة. وفي كاراكالباكستان، تم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تشغيل حوالي ١ ٧٠٠ كيلومتر من شبكات صرف المياه المحلية، وزاد مستوى تزويد السكان بمياه الشرب أربعة أضعاف تقريباً، وأنشئت أكثر من ١٠٠ عيادة طبية متعددة الاختصاصات في الأرياف، وأنشئت مستشفيات التوليد ومركز وطني لعلاج الأورام وزودت بالمعدات الطبية. وفيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٢، تم في جمهورية كاراكالباكستان ومناطق حوارزم وبحارى ونافوي تشغيل عيادات متعددة الاختصاصات حديثة مخصصة للمرضى الخارجيين لها من القدرات ما يتيح لها استقبال ٣٢ ٦٠٠ مريض في النوبة الواحدة. وأنشئت أو أعيد

تشديد مستشفيات أصبحت تضم ٨٠٠ ٥ سرير؛ وتم تشغيل ٨٤٠ مركزاً طبياً في الأرياف. ونتيجة لذلك، انخفض بالمقارنة مع عام ١٩٩٧ عدد التشوهات الخلقية في جمهورية كاراكالباكستان ٣,١ مرات، وانخفضت الوفيات النفاسية بالنصف، وانخفضت وفيات الرضع ٢,٤ مرات.

واعتمدت خطة بقيمة ١,٣ بليون دولار لتمويل المشاريع والتدابير في منطقة بحر آرال لعام ٢٠١٣ ترمي إلى استحداث رقع مائية صغيرة محلية في دلتا نهر أموداريا، وتشديد مرافق لتجميع المياه مع منشآت لتحلية المياه، واستحداث مناطق وقائية مكسوة بالغابات، ورصد الطيور في الرقع المائية للجزء الجنوبي من المنطقة.

غير أن اطراد تفاقم الآثار البيئية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن جفاف بحر آرال وتدهور ظروف عيش البشر في المنطقة يدلان بوضوح على أنه دون مساعدة هامة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يستحيل حل مشكلة هي بطبيعتها مشكلة تؤثر على كوكب الأرض برمتها.

ولدى النظر فيما يمكن نجه من سبل أخرى لتقويم الوضع في المنطقة، خلصنا إلى أنه يستحيل إعادة البحر إلى حدوده السابقة. فقد تفاقم الوضع إلى درجة يستحيل معها عكس الاتجاه. وتتسم عملية حل المشاكل المطروحة بشدة الصعوبة. فالمطلوب أولاً هو إنقاذ السكان الذين يعيشون حول البحر الذي هو في سبيله إلى الزوال وإضفاء الاستقرار على النظام الإيكولوجي للمنطقة.

واعترافاً من البلدان المتاخمة لمنطقة بحر آرال بالبعد الإنساني لعمل الأمم المتحدة ونظراً لأن الأمن البشري يشكل أهم عنصر في أنشطة المنظمة في الوقت الراهن، فهي تود أن تدعو إلى تجسيد ذلك البعد بشكل ملموس أكثر من خلال إيجاد حل لأزمة بحر آرال.

وفي هذا الشأن، نحن الآن لسنا بصدد إنقاذ بحر آرال في حد ذاته، وإنما نصبو إلى وقف عجلة تغير أحوال سكان المنطقة تغيراً لا رجعة فيه. والمهمة التي ينبغي الاضطلاع بها لا تكمن في حفظ المياه، بل في تأهيل منطقة بحر آرال وحفظ صحة السكان ومجمعهم الجيني، وترميم وحماية النظم الإيكولوجية، وتهيئة كل الظروف المواتية للعيش الكريم للسكان.

ومع تفاقم الحالة في حوض بحر آرال والمنطقة المتاخمة، يلزم اتخاذ تدابير إضافية عاجلة من أجل مواجهة الآثار الكارثية لجفاف البحر، وتهيئة الظروف الاجتماعية البيئية والإنسانية المواتية لسكان المنطقة والمناطق المجاورة لها البالغ عددهم ٦٠ مليون نسمة.

ويستلزم حجم المهام المطروحة تنسيقاً أفضل للجهود وتجميع الموارد على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل تفادي وضع كارثي أكبر في المنطقة. وفي هذا الصدد، ندعو الجمعية العامة إلى أن تعتمد في دورتها الثامنة والستين وثيقة رسمية بشأن برنامج التدابير الرامية إلى إزالة آثار جفاف بحر آرال وتفادي حلول كارثة بالأنظمة الإيكولوجية في منطقة بحر آرال، تنص على تنفيذ تدابير التثبيت ذات الأهمية الجوهرية التالية:

أولاً - تهيئة الظروف المواتية للحياة والإنجاب وحماية المجتمع الجيني في منطقة بحر آرال

يتمثل هذا التدبير في المقام الأول في إمداد السكان بمياه الشرب النظيفة، وتنمية البنية التحتية الاجتماعية، وتعزيز نوعية خدمات الوقاية والخدمات الطبية، وتهيئة الظروف لتوفير العمالة ونمو دخل السكان.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ المشاريع الرامية إلى حماية صحة الأمهات والأطفال، وتحسين مستوى مرافق المؤسسات الطبية في الأرياف، وإمداد تلك المؤسسات بالمعدات الحديثة.

ثانياً - تحسين إدارة المياه وتوفيرها وحماية رقع المياه الطبيعية في منطقة مستجمعات مياه بحر آرال. ويتعلق هذا التدبير باستحداث رقع المياه وتوسيع القائم منها في دلتا نهر أموداريا، ووضع آليات متفق عليها لإدارة موارد المياه وحفظها في حوض بحر آرال، وبدء العمل بالإدارة المتكاملة لموارد المياه في حوضي نهر أموداريا وسيرداريا.

وتعتبر إعادة إنشاء أنظمة الري وصرف المياه وبدء استخدام تكنولوجيات الري الحديثة الموفرة للمياه من الأهمية بمكان في هذا الصدد.

ثالثاً - تنفيذ تدابير على نطاق واسع لغرس الغابات فوق مناطق قاع بحر آرال الجافة ومكافحة التصحر في المنطقة

اتخاذ تدابير لمكافحة تحات التربة، ووقف زحف الرمال المتحركة وتثبيتها، والحيلولة دون تطاير جزيئات الملح والرمل المضرة في الهواء.

رابعاً - حفظ التنوع البيولوجي واستعادة الموارد البيولوجية وحماية النباتات والحيوانات البرية

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحفظ وحماية النباتات والحيوانات البرية الآخذة في الانقراض، واستحداث المشاتل لحفظ (استعادة) مجموعها الجيني، وتوسيع الأراضي الطبيعية المحمية في منطقة بحر آرال، وبدء العمل بنظام ثابت لإدارة الأراضي الرطبة وحفظ المراعي.

خامساً - تعزيز وتوطيد التعاون المؤسسي بين بلدان المنطقة في إطار الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، وتنشيط المساعي الرامية إلى إشعار المجتمع الدولي بالكارثة التي تحل ببحر آرال.